جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
معهد الحقوق
INSTITUTE OF LAW

ورقة مفهوم المؤتمر

بعنوان

الحقوق السياسية في فلسطين

بين سندان التشريع ومطرقة الانقسام وآفاق المصالحة

15 كانون الأول 2014

أهداف المؤتمر

1. استعراض الواقع السياسي الفلسطيني بعد المصالحة الوطنية الفلسطينية وتبعاتها على البنى القانونية والإدارية والمنظومة السياسية.
2. تفحص واقع الحقوق والحريات العامة في المنظومة القانونية الفلسطينية مع التركيز على الحقوق السياسية منها بعد المصالحة الفلسطينية.
3. استعراض الآثار والمراكز القانونية والإدارية المترتبة على إنهاء حالة الانقسام السياسي ومعالجاتها الممكنة.
4. مناقشة حقوق التجمع في المنظومة الفلسطينية، والمتغير فيها على الساحة الفلسطينية، وواقع تنظيم الاحزاب السياسية.
5. قراءة في النظام الانتخابي الفلسطيني واستشراف التوجهات القانونية والحزبية المستقبلية.

تقديم عام:

إن حقوق الإنسان بأبعادها المختلفة التي أخذت تبدو في العقود الأخيرة على الساحة العالمية، وكأنها حبل النجاة لإنسانية عانت وتعاني مما لا يعد من الأهوال والانتهاكات أصبحت أكثر الكلمات تداولاً في مجال الأنشطة العالمية والمحلية، وحولها تعقد الندوات وتنشر المؤلفات والبحوث، وتتزين بها دساتير العالم في ديباجاتها ونصوصها الأولى.

لقد حظيت حقوق الإنسان، وبخاصة حقوقه السياسية باهتمام دولي وإقليمي ومحلي لضمان حمايتها من التعسف والاضطهاد وعدم انتهاكها، فضلاً عن أهميتها البالغة والتي تتمثل في كونها من بين الركائز التي تقوم عليها النظم الديمقراطية الحديثة. كما تعتبر من الموضوعات التي تثير جدلاً واسعاً في أوساط الفقه المقارن، ذلك أن مضمون هذه الحقوق يتصل اتصالاً وثيقاً بالحقوق الإنسانية اللصيقة التي يرعاها المجتمع الدولي، وهي تعبّر لجهة تضمينها في الدساتير الوطنية عن طبيعة النظام الاجتماعي والسياسي لمجتمع ما، وتؤشر لمستوى الممارسة الحضارية لسلوك الدولة تجاه مواطنها، وهو ما يستدل عليه من خلال ما تقره الدساتير من مبادئ ترعى حقوق الانسان وحرياته رعايةً تتيح له أن يكون عنصراً بنّاءً في المجتمع.

وبالرغم من الاهتمام الدولي والمحلي بها، إلا أن بعض البلدان تتنكر لهذه الحقوق، بل تنتهكها جهاراً، وتقوم السلطة الحاكمة فيها بتفسيرها حسب أهوائها وبما يخدم مصالحها، وقد يرجع هذا إلى أنه في مقدمة هذه الحقوق تبرز كلمة الحرية التي تقض مضاجع الحكومات، فمعظم هذه الحقوق مهدورة من قبل حكومات أغلب بلدان الوطن العربي، لا سيما تلك البلدان التي كانت ساحةً لثورات شعبية عديدة، وإن كانت تلك الحقوق مثبتة في دساتيرها، إلا أنها لا تغدو كونها حبر على ورق.

وإذا عرجنا على المنظومة القانونية الفلسطينية نجد بأن القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 جاء على شاكلة العديد من الدساتير التي نصت على الحقوق السياسية، حيث اشتمل الباب الثاني منه على عدة مواد، توضح الحقوق السياسية، وآليات وأدوات حمايتها، وضمانات هامة لعدم انتهاكها.

إلا أن هذه المنظومة قد تعرضت لعدة انتكاسات داخلية، كان من أبرزها حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، الذي عطل معظم الحقوق السياسية، والعبث بمبدأ سيادة القانون من خلال اختراقه لهذه الحقوق في أكثر من زاوية، سواء حق عقد الاجتماعات العامة، أو الحق بالترشح والترشيح للانتخابات، وغيرها من الحقوق التي كفلتها المنظومة القانونية الفلسطينية، وهو ما أدى إلى تراجع في منظومة الحقوق والحريات العامة المرتبطة بالمشاركة الشعبية وحق المواطن في التعبير عن رأيه دون تقييد، وغيرها من الحقوق السياسية.

وقد تجلت انتهاكات الحقوق الأساسية بما فيها الحق في التجمع وتكوين الجمعيات والحق في الانتخاب حتى بعد إنهاء حالة الانقسام السياسي ولو نظريا بتوقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية، وما تبعه من انتهاكات متواترة للحقوق والحريات الأساسية، وبروز إشكاليات عديدة امام حكومة الوفاق الوطني لعل من أهمها المراكز القانونية التي ترتبت أثناء الانقسام السياسي، ومصيرها بعد إنهاءه وخاصة النواحي الإدارية والقانونية، وملف الانتخابات، والأحزاب السياسية، ووحدانية السلطات.

وعلى الرغم من وجود بيئة قانونية مواتية للمحاسبة، وإن كانت غير مكتملة أو يعتريها عيب أو نقص في جزء منها أو غيابها، أو حتى قصور فيها، كغياب قانون ناظم للأحزاب السياسية، أو وجود قيود أو خروقات قانونية وغير دستورية في قانون الاجتماعات العامة، وغيرها من القوانين التي يشكل وجودها تكامل الرزمة التشريعية الخاصة بممارسة هذه الحقوق. إلا أن غياب المؤسسة التشريعية والمؤسسات الرقابية أثر على موضوع المساءلة والمحاسبة.

وإلى جانب إنهاء حالة الانقسام السياسي، برز متغيرات عديدة اعترت الساحة الفلسطينية، تمثلت بتوقيع عدد من المواثيق الدولية من بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي سيكون له تأثير واضح على منظومة الحقوق السياسية، من خلال الالتزامات والتبعات التي يفرضها، أبرزها الجوانب القانونية المتمثلة بضرورة موائمة التشريعات الفلسطينية مع هذه المواثيق.

يذكر أن هذا المؤتمر يأتي كنتاج لعمل وحدة المساندة التشريعية في معهد الحقوق على مشروع بحثي بعنوان الحقوق السياسية في فلسطين: بين سندان التشريع ومطرقة الانقسام وآفاق المصالحة، بالإضافة إلى المشاريع البحثية المعدة من قبل الوحدة على مدار الثلاث سنوات الماضية، وبدعم من مؤسسة كونراد أديناور الالمانية، وسيتم التركيز في هذا المؤتمر على أربعة محاور رئيسة:

المحور الأول

الحقوق السياسية: بين الانقسام والمصالحة وقانون السياسة

يتضمن هذا المحور البحث في واقع الحقوق والحريات العامة في المنظومة الفلسطينية، ومدى انعكاس المصالحة الفلسطينية عليها، من خلال إجراء قراءة واقعية للمشهد السياسي، كما سيتم التعريج في هذا المحور إلى الحقوق السياسية في بعض دول الحراك الثوري العربي.

المحور الثاني

التشريع والمصالحة ومبدأ المشروعية: قراءة في المراكز القانونية والإدارية

يتضمن هذا المحور البحث في مدى تأثير حالة المصالحة الفلسطينية على عمل السلطات العامة في الدولة وخاصة الجوانب التشريعية والإدارية، والبحث في الحلول الممكنة للحالة التشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتطرق إلى إشكالية ازدواجية المؤسسات والحلول الممكنة في ظل المصالحة الفلسطينية، ومحاولة التعرف على الموقف الرسمي من هذه الإشكالية، ومن ثم التطرق إلى دور القضاء في ظل مبدأ المشروعية.

المحور الثالث

الحقوق السياسية: بين الزخرفة الفلسفية والنصية وواقعية التطبيق

يتضمن هذا المحور قراءة سياسية وقانونية الحقوق السياسية في فلسطين؛ حق تشكيل الأحزاب وتكوين الجمعيات وعقد الاجتماعات العامة، من خلال مراجعة الإطار القانوني الناظم لها، وتوضيح أثر الانقسام السياسي الفلسطيني عليها، وتبعات المصالحة الفلسطينية وانضمام فلسطين لعدد من المعاهدات الدولية ذات العلاقة.

المحور الرابع

النظام الانتخابي بين المصالحة والمحاصصة الحزبية: أي نظام انتخابي نريد؟

يتضمن هذا المحور البحث في أحد اهم الحقوق السياسية المتمثل بالحق في الانتخاب، إذ يلقي الضوء على النظام الانتخابي في فلسطين، وذلك من خلال إجراء مراجعة قانونية للقوانين الناظمة لحق الانتخاب في فلسطين، بالإضافة إلى التطرق للعديد من القراءات في التشريعات المتعلقة بهذا المجال. كما سيتم التعريج في هذا المحور على أثر المصالحة على النظام الانتخابي.